



تقرير الدار للاستدامة 2021 يسلط الضوء على أبرز إنجازاتها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

- تقرير الدار للاستدامة 2021 يسلط الضوء على التقدم المُحرز في ركائز الاستدامة الأربع للمجموعة والمتمثلة في البيئة والاقتصاد والمجتمع والموظفين
- ركيزة البيئة: تحديد نقطة مرجعية للبصمة البيئية لقياس مدى التقدم المُحرز في تخفيض انبعاثات الكربون
- ركيزة الاقتصاد: إعادة ضخ 8.8 مليار درهم في الاقتصاد المحلي
- ركيزة المجتمع: عقد شركات استراتيجية في مجال المسؤولية الاجتماعية مع صندوق الوطن، وهيئة المساهمات المجتمعية "معاً"، وفريق الإمارات للدراجات، والأولمبياد الخاص الإماراتي
- ركيزة الموظفين: زيادة نسبة المواطنين إلى 35% من القوى العاملة
- إدخال تحسينات على ممارسات الحوكمة وجمع البيانات في العام 2021 يمهد الطريق أمام الدار لإطلاق خطة عمل لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري في وقت لاحق من العام الجاري

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة- 23 أغسطس 2022: أصدرت شركة الدار العقارية ش.م.ع ("الدار") اليوم تقرير الاستدامة لعام 2021 الذي تستعرض فيه التطور المستمر لاستراتيجيتها للاستدامة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والذي تدعمه جهودها المستمرة لتعزيز ممارسات الحوكمة وعملية جمع البيانات لديها. كما يسلط التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته الشركة عبر ركائزها الأربع للاستدامة المتمثلة في البيئة والاقتصاد والمجتمع والموظفين.

استطاعت الدار، من خلال تركيزها على تحسين جودة البيانات المتعلقة بالاستدامة، سد الفجوات القائمة في عملية جمع البيانات وتعزيز قدراتها وإجراءاتها ذات الصلة، مما مهد أمامها الطريق لجعل آلية الإفصاح عن مقاييس الاستدامة لديها أكثر تفصيلاً وقوة. وشمل ذلك إطلاق نظام جديد لإدارة البيانات لتبسيط إعداد



PRESS RELEASE

التقارير على مستوى المجموعة وتتبع أكثر من 500 مؤشر أداء غير مالي على مستوى الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويتماشى النظام مع المقاييس الدولية لإعداد تقارير الاستدامة بما فيها أبرز المؤشرات العالمية لتتبع أداء الشركات في مجال الاستدامة، ومؤشر الاستدامة العقارية العالمي (GRESB) والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). وستقوم الدار قريباً بتوسيع نظام إدارة البيانات غير المالية ليشمل معايير استدامة أخرى وتصنيفات مثل مشروع الكشف عن الكربون (CDP).

وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية والتزام الدار الراسخ تجاه الاستدامة، قامت المجموعة بدمج ممارسات الاستدامة بالكامل في إطار الحوكمة الخاص بها في عام 2021. ويضمن ذلك المساءلة الواضحة على جميع المستويات، وإيلاء أهمية كبيرة للاستدامة على نحو مناسب في عملية صنع القرار الاستراتيجي في الدار. وتقع المسؤولية النهائية عن استراتيجية الاستدامة والأداء على عاتق لجنة الإدارة التنفيذية للمجموعة، والتي تدعمها مجالس وخبراء الاستدامة ضمن كل وحدة أعمال معنية.

وفي هذه المناسبة، قال **طلال الذيابي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الدار العقارية:** "اتخذنا في عام 2021 خطوات عديدة بهدف الارتقاء بممارساتنا البيئية وإيلائها أهمية أكبر وتعزيز مستويات المساءلة والشفافية لدينا، وهذه الخطوات تتماشى تماماً مع أجندة الاستدامة الطموحة لدولة الإمارات والمعايير الدولية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وبينما نواصل دعم رؤية القيادة الرشيدة للدولة والحد من الانبعاثات الكربونية لأصولنا وعملياتنا التطويرية، فإننا نفخر بدورنا الرائد في إرساء معايير جديدة للاستدامة العقارية في منطقة الشرق الأوسط والمضي قدماً على المسار الصحيح لتحقيق الريادة على مستوى قطاعنا".

من جانبه، قال **جريج فيور، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستدامة في مجموعة الدار العقارية:** "التزامنا بالاستدامة هو التزام طويل الأجل، ولذلك هناك دائماً بطبيعة الحال حاجة لإجراء مراجعة وتحسينات دورية على استراتيجيتنا. لقد سعينا خلال عام 2021 إلى تسريع وتيرة تعزيز قدراتنا في الاستدامة وتوفير البنية التحتية اللازمة لقياس مدى التقدم المحرز نحو بلوغ طموحاتنا في هذا المجال. ونجحنا في تحقيق مبتغانا من



PRESS RELEASE

خلال تحسين عملية جمع البيانات والارتقاء بممارسات الحوكمة وزيادة عدد خبراء الاستدامة ضمن فرق عملنا. ولدينا اليوم الإمكانيات اللازمة للمضي بخطى أسرع نحو تحقيق أهدافنا وتعزيز قدراتنا في الإفصاح عن التقدم المحرز ضمن المجالات الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة".

ركيزة البيئة

تعزيزاً لالتزامها تجاه البيئة، أحرزت شركة الدار تقدماً لافتاً لتعزيز توافق ممارساتها للاستدامة مع أهداف دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي، كما أنها تعمل على تطوير خطة عمل شاملة لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري، ومن المقرر الإعلان عن كافة تفاصيلها في وقت لاحق من العام الجاري.

وتبعت الدار مجموعة من المنهجيات المطوّرة للارتقاء بجودة مؤشرات قياس بصمتها الكربونية، فحدّدت الخط المرجعي لإنجاز رحلة المجموعة للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري. ووصل حجم البصمة الكربونية الجزئية للشركة خلال العام 2021، بما في ذلك انبعاثات النطاق الأول والثاني والثالث إلى 1,932,952 طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ونتج نحو 73.7% من إجمالي انبعاثات النطاق الأول والنطاق الثاني لشركة الدار من استهلاك الكهرباء، بينما كان التبريد مسؤولاً عن 23.3% من تلك الانبعاثات. وشكّلت انبعاثات النطاق الثالث على مستوى المجموعة نحو 87.3% من البصمة الكربونية للشركة.

وخلال عام 2021، اتخذت الدار حزمة إجراءات مهمة ستمكّنها من خفض استهلاك الطاقة عبر محفظتها بنسبة 20%. ومن المتوقع أن يساهم مشروع إدارة الطاقة الجديد و الأكبر من نوعه على مستوى الدولة في تعزيز كفاءة الطاقة من خلال تقليل انبعاثات الكربون بواقع 80 ألف طن سنوياً عبر 80 من الأصول المتنوعة من فنادق ومدارس وأصول تجارية وترفيهية ووحدات سكنية. وسيوفر هذا المشروع واسع النطاق لشركة الدار نحو 40 مليون درهم إماراتي سنوياً من تكاليف استهلاك الطاقة، كما سيوضح حياة الملاك على مشاريع مجدية اقتصادياً ذات انعكاس إيجابي مباشر على الصعيدين المالي والبيئي. بالإضافة إلى ذلك، استكملت



PRESS RELEASE

الشركة خلال عام 2021 بناء أول محطة لإنتاج الطاقة الشمسية الهجينة ضمن أحد المواقع الإنشائية وأبرمت اتفاقية مع شركة مياه وكهرباء الإمارات لتزويد أصولها بمصادر الطاقة النظيفة خلال السنوات الخمس القادمة.

ركيزة الاقتصاد

لا تزال شركة الدار شريكاً استراتيجياً لبرنامج القيمة المحلية المضافة الحكومي الذي يتم تنفيذه تحت إشراف وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات ويهدف إلى تعزيز الأداء الاقتصادي ودعم الصناعات المحلية من خلال تخصيص مبالغ أكبر للإنفاق في الاقتصاد الوطني. وفي إطار مشاركتها الفاعلة في البرنامج، تمنح الدار الأولوية للتعامل مع المقاولين والاستشاريين والموردين المحليين (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) بغية إعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي. وخلال عام 2021، نجحت الدار في إعادة ضخ 8.8 مليار درهم إماراتي في الاقتصاد المحلي من خلال برنامج القيمة المحلية المضافة. بالإضافة إلى ذلك، وقّعت الدار للمشاريع عقود لتطوير مشاريع بقيمة 8.5 مليار درهم، والتي تتضمن إبرام 16 إتفاقيات مع عدة شركات مقرها في الدولة.

ركيزة المجتمع

تواصل الدار التزامها بإحداث تغييرات إيجابية على الصعيد البيئي والاجتماعي والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على المجتمعات في دولة الإمارات وخارجها. وخلال العام الماضي، دعمت الدار مبادرات عديدة ضمن جهودها المبذولة في مجال المسؤولية الاجتماعية وذلك بالشراكة مع جهات ومبادرات مثل صندوق الوطن، وهيئة المساهمات المجتمعية "معاً"، وفريق الإمارات للدراجات، والأولمبياد الخاص الإماراتي. وفي عام 2021، وقّعت الدار مذكرة تفاهم مع مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم بهدف توفير فرص وإمكانيات أفضل لهذه الفئة المجتمعية المهمة وتفعيل مشاركتها ودمجها في المجتمع.

ركيزة الموظفين



PRESS RELEASE

عزّزت الدار التزامها تجاه دعم جهود التوطين حيث ارتفعت نسبة المواطنين لديها إلى 35% من إجمالي القوى العاملة مقارنة بنسبة 29% في عام 2020. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة النساء لدى الدار إلى 42% خلال عام 2021، مقارنة مع 31% خلال عام 2020.

يمكن معرفة المزيد من المعلومات حول استراتيجية الدار للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاطلاع على تقرير الاستدامة لعام 2021، عبر زيارة الرابط التالي
<https://www.aldar.com/ar/sustainability>

-انتهى-

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الأرقام التالية:
التواصل الإعلامي:

محمود قاسم

عبيد اليماحي

برنزويك

شركة الدار العقارية

+971 2 234 4600

+971 2 810 5555

ALDAR@brunswickgroup.com

حول شركة الدار

تُعتبر شركة الدار رائدةً في مجال تطوير وإدارة العقارات في دولة الإمارات، حيث إنها تعتمد نموذج تشغيل متنوع ومستدام تدعمه شركتان أساسيتان، وهما "الدار للتطوير" و"الدار للاستثمار".

تواصل شركة "الدار للتطوير" دورها الريادي في تطوير مجتمعات متكاملة تُثري حياة السكّان عبر أكثر الوجهات المرغوبة في إمارة أبوظبي، بما في ذلك جزيرة ياس وجزيرة السعديات وشاطئ الراحة وجزيرة الريم. كما أنها تمتلك محفظة أراضي بمساحة 69 مليون متر مربع، وتشمل ثلاث وحدات أعمال، وهي: الدار



PRESS RELEASE

للمشاريع، وستكون مسؤولة عن إدارة وحدة أعمال إدارة المشروعات القائمة على الرسوم، بما في ذلك محفظة تتضمن مشروعات إسكان المواطنين والبنية التحتية الرئيسية؛ و"الدار للريادة"، والتي تتولى اقتناص فرص الأعمال الجديدة وتطوير مجالات الابتكار؛ و"الدار مصر"، وهي منصة تركز على السوق العقارية المصرية الواعدة والمُدرة للأرباح، باعتبارها سوقاً رئيسية لتطوير مجتمعات متكاملة متعددة الاستخدامات.

وتضم شركة "الدار للاستثمار" وحدة إدارة الأصول التابعة لمجموعة الدار والتي تشمل محفظة قيمتها 30 مليار درهم من الأصول العقارية المدرة للإيرادات المتكررة في قطاع التجزئة والمجتمعات السكنية والتجارية والفندقية. كما تتولى إدارة المنصات الثلاثة الأساسية، وهي: "الدار للتعليم" و"الدار للعقارات" و"الدار للضيافة والترفيه". وتشمل منصة "الدار للتعليم" محفظة الأصول التعليمية، بما في ذلك أكاديميات الدار، وهي مجموعة تعليمية رائدة في أبوظبي تضم محفظتها 21 مدرسة وأكثر من 27 ألف طالب بالإضافة إلى شبكة متنامية من 3 آلاف مُعلم ينتمون إلى أكثر من 100 جنسية، وهي تعتمد مجموعة واسعة من المناهج التعليمية والخدمات الإضافية مثل أكاديمية تدريب المعلمين.

بينما تتولى "الدار للعقارات" دمج عمليات العقارات التجارية والسكنية ضمن محفظة شركة "بروفيس" المتخصصة في إدارة العقارات، كما تشمل كذلك إدارة المجتمعات من خلال منصة إدارية عقارية متكاملة. وتتولى شركة "الدار للضيافة والترفيه" مهمة الإشراف على محفظة الأصول الفندقية والترفيهية التابعة للدار، المتواجدة بشكل أساسي في جزيرة ياس وجزيرة السعديات، بالإضافة إلى رأس الخيمة. وتضم محفظة الدار الفندقية 13 فندق، بإجمالي 4,250 غرفة فندقية، إلى جانب إدارة العمليات عبر ملاعب الغولف والنوادي الشاطئية والمراسي.

أسهم شركة الدار مُدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية (رمز التداول **ALDAR:UH**)، وتحقق أعمال الشركة أرباحاً وإيرادات متكررة مستقرة، وتمتلك قاعدة واسعة ومتنوعة من المساهمين. وتتبنى الدار أفضل معايير الحوكمة المؤسسية، وتلتزم بإدارة عمليات مستدامة على الأمد الطويل حرصاً منها على تحقيق قيمة مُضافة لمساهميها بشكل مستمر.



PRESS RELEASE

تتبنى شركة الدار رؤيةً طموحةً حيث تسعى لأن تكون المطور والمدير العقاري الأكثر موثوقية في المنطقة، وهي تضطلع بدور محوري في تطوير وجهات عالية الجودة ومريحة تلبي احتياجات أفراد المجتمع وتتوافر فيها المقومات والإمكانات اللازمة للعمل والعيش والترفيه.

